

حكم بيع السندات وتداولها

لقد بلغت الحياة المادية شاوًا بعيدًا في التطور والنمو منذ الثورة الصناعية في أوروبا وما أعقبها من تغيير النظام الاجتماعي في كثير من الأمم؛ وظهرت بسبب هذا التطور مستجدات على الساحة لم تكن توجد في الزمن السابق وعلى المسلمين أن يواجهوا هذا الواقع وأن يعرضوا كل هذه المستجدات على الميزان الشرعي - وأكبر هذه المستجدات اشكالا وأكثرها شيوعا هي المعاملات المالية - وقد اخترت إحدى هذه المعاملات المالية واردة القاء الضوء على حكمها الشرعي، وهي السندات

تعريف السندات في اللغة والاصطلاح

التعريف اللغوي:

السندات جمع سند وهو ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح (1)
ومعتمد الانسان؛ وضرب من البرود (2)
ولعل المعنى الثاني هو الأقرب إلى المعنى الاصطلاحى

التعريف الاصطلاحى:

”هو صك يتضمن تعهدا من البنك أو الشركة أو نحوهما لحامله بسداد مبلغ معين فى تاريخ معين، نظير فائدة مقدرة غالبا بسبب قرض عقده شركة مساهمة أو هيئة حكومية أو احد الأفراد“ (3)

وهذا تعريف عام لم يتطرق لتفاصيلها

فقد تكون الشركة جديدة لم يكتمل راس مالها بعد؛ وتحتاج إلى أموال لإكمالها؛ أو تحتاج إلى أموال لتمويل مشاريعها؛ فلذلك تلجأ إلى حيلة للحصول على ما

عقیدہ و شریعہ لمحمود شلتوت ص ۲۳۹ وما بعدها، ن: دار الشروق
مصر، دا: ثالثة: (۱۳۱۳/۱۹۸۵ م) والطرق الحکمیة ص ۹۲ و مسلمان عورت
کے حقوق للعمری ص ۱۹۱۔

۵۱۔ انظر تفصیل ذلك فی كل من: الهلیة ج ۳ ص ۱۵۳، والمغنی ج ۹ ص
۱۵۷۔ وفتح الباری ج ۵ ص ۱۶۸-۱۶۹، والطرق الحکمیة ص ۹۲، والمحلی
لابن حزم الظاہری ص ۳۹۵-۳۰۰، وكتاب الام للامام الشافعی
ج ۷ ص ۷۹، والاسلام عقیدة وشریعة المرجع السابق ص ۲۳۲، والشوری
واثر فی الیمقراتیة المرجع السابق ص ۱۳۲-۱۳۷، و عورت اسلامی
معاشرے میں للعمری ص ۲۰۷-۲۱۱۔

بدون تاريخ، والمرأة بين الفقه والقانون المرجع السابق ص ٢٢، و
مسلمان عورت كے حقوق للعمري ص ١٨٩، و خاتون اسلام لمولانا
وحيدالدين ص ١٢٤-١٢٨ ن: فضلى سنز كراچى باكستان (بالاردية)
بدون تاريخ-

٣٣- اضيف بين القوسين عبارة "الطرق الحكمية فى السياسة
الشرعية" لابن قيم الجوزى ص ١٣٢ ن: الموسسة العربية بالقاهرة ط
: (١٩٦١ م) لان المعنى المراد لا يتضح بغير هذه العبارة.

٣٤- عورت اسلامى معاشره ميں للعمري ص ٢٠٩-٢١٠ طبعه باكستانية
(بالاردية) نقلاً عن الاختيارات العلمية المطبوع مع الفتاوى ص ٢١٣
وراجع الطرق الحكمية ١٣٢-

٣٥- انظر تفصيل ذلك فى البدائع والصنائع المرجع السابق ج ٩
ص ٣٠٥٣-٣٠٥٥ المدونة الكبرى للامام مالك ج ٥ ص ٢٢٢ المغنى
المرجع السابق ج ٩ ص ١٥١-

٣٦- سورة البقرة: ٢٨٢-

٣٧- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) للحافظ عماد الدين ابى
الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقى المتوفى سنة (٤٤٣ هـ) ج ١ ص ٣٣٥ ن
: داراحياء الكتب العربية بدون تاريخ-

٣٨- جزلة: ذات عقل وراى ووقار-

٣٩- ارشاد السارى شرح البخارى لا حمد بن محمد القسطلانى
المتوفى سنة (٩٣٣ هـ) ج ١ ص ٣٣٤ وبهامشه صحيح مسلم بشرح
النووى ن: داراحياء التراث العربى بيروت، تاريخ غائب، وفتح
البارى ج ١ ص ٢٥، ورواه مسلم عن ابن عمر فى كتاب الايمان، باب: بيان
نقصان الايمان بنقص الطاعات، حديث رقم ٤٩ ج ١ ص ٨٦، والترمذى فى
كتاب الايمان ج ٥ ص ١٠، وابن ماجه فى الفتن حديث رقم ٣٠٠٣-

٥٠- انظر الشورى واثرها فى الديمقراطية ص ٢٤٢-٢٤٣، والاسلام

الطائرات هذه الالية بسبب القذفة عامة لا فى حادثة الافك بعينها التى اتهمت فيها عائشة رضى الله تعالى عنها وهذا هو الصحيح لانه حكم من الله لكل قاذف، ومن المعلوم ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (انظر تفسير القرطبي المرجع السابق ج ١٢ ص ١٤٢) وتفسير الطبرى ج ١٨ ص ١٤٦-

٣٦- انظر احكام القرآن للامام ابى بكر احمد بن على الرازى الجصاص الحنفى المتوفى سنة (٥٣٦٠هـ) ج ٣ ص ٣٢٩ ن: عيسى البابى الحلبي بمصر، ط: (١٩٥٨ م) والتفسير الكبير المرجع السابق ج ٦ ص ٢٢٤ بتصرف يسير-

٣٧- روائع البيان المرجع السابق ج ٢ ص ٥٦-

٣٨- انظر نفس المرجع ج ٢ ص ٤٨، وراجع مسلمان عورت كے حقوق لجلال الدين العمري ص ١٨٨ بالاردية ن: لاهور باكستان، ط اولى: (١٩٨٦ م)-

٣٩- انظر حاشية ابن عابدين المرجع السابق ج ٤ ص ٤٣، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد المرجع السابق ج ٢ ص ٦٠، والملونة الكبرى للامام مالك ج ٥ ص ٦٠-

٤٠- الدراية فى تخريج احاديث الهداية لا بن حجر العسقلانى ص ٢٩٥ ن: المكتبة الاثرية باكستان، بدون تاريخ، وحاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٤٢، واحكام القرآن لا بن العربي ج ١ ص ٥٩٦-٥٩٤، وروح المعانى للالوسى ج ١٨ ص ١٠٩-

٤١- سورة النساء: ٢٨٢-

٤٢- انظر تفصيل ذلك فى نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار لقاضى القضاة محمد بن على بن محمد الشوكانى المتوفى سنة (١٢٥٥ هـ) ج ٤ ص ٢٤٢ ن: المكتبة التوفيقية، بدون تاريخ، والتشريع الجنائى الاسلامى لعبد القادر عودة ج ٢ ص ٣١٠ ن: دار الكتاب العربى بيروت

٢٤- انظر فتح الباري المرجع السابق ج ١٣ ص ٥٦، ومركز المرأة في الاسلام المرجع السابق ص ٣٥-

٢٨- الشهادة تعد من الولايات العامة وفي اللغلة معناها الخبر القاطع، وتعرف بانها اخبار عن مشابدة وعيان لا عن تخمين و حسابان لانها مشتقة من المشابدة) وتبنى عن المعاينة وتعرفها ايضا بانها اخبار انسان بحق غيره لغيره، وتسمى ايضا بيينة (انظر فتح القدير ج ٦ ص ٢، والدر المختار ج ٢ ص ٣٨٥ البدائع والصنائع لا بن مسعود الكاساني الحنفى المتوفى سنة (٥٨٤ هـ) ج ٦ ص ٢٦٦ طبعة باكستانية (١٩٨١ م) والمغنى لابن قدامة ج ٤ ص ٣٩٠، ورائع البيان لصابونى ج ٢ ص ٤٨-

٢٩- اللعان لغة: مصدر لا عن كقاتل، من اللعن: وهو الطرد والا بحداد من رحمة الله تعالى وسمى به ما يحصل بين الزوجين: لان كن واحد من لزوجين يلعن نفسه فى الخامسة ان كان كاذبا، اولان الرجل هو الذى يعلن نفسه، واطلق فى جانب المرأة من مجاز التغليب، فسمى لعانا لانه قول الرجل وهو الذى بدىء فى الآية رقم ٦-٩ من سورة النور (الفقه الاسلامى وادلته ج ٤ ص ٥٥٦، وراجع فقه السنة للسيد السابق ج ٢ ص ٣٢٢ ن: دار البيان الكويت، ط: (١٣٨٨ هـ = ١٩٨٨ م) المعجم الوسيط ج ٢ ص ٨٢٩، طبعة ايرانية بدون تاريخ-

٣٠- سورة النور: ٦-٨

٣١- روائع البيان للصابونى ج ٢ ص ٨٨-

٣٢- نفس المرجع ج ٢ ص ٨٢-٨٣، وراجع من نفس المرجع ص ٩٤-٩٨-

٣٣- انظر تفصيل ذلك فى شرح فتح القدير لا بن الهمام ج ٢ ص ١١٣- والمغنى لابن قدامة المرجع السابق ج ٩ ص ١٣٩ وما بعدها-

٣٤- سورة النساء: ١٥-

٣٥- سورة النور: ٣ والمراد من المحصنات العفيفات الشريقات

٢١- انظر الاحكام السلطانية للماوردى المرجع السابق ص ٥٩، والفقہ الاسلامی وادلته المرجع السابق ج ٦ ص ٢٨٢، وفتح القدير شرح الهداية لكمال الدين ابن الهمام ج ٥ ص ٢٨٥-٢٨٦، ط مصرية وفتح الباري ج ١٣ ص ٥٦-

٢٢- انظر المغنى لابن قدامة المرجع السابق ج ٩ ص ١٣، والفقہ الاسلامی وادلته ج ٦ ص ٢٨٣-٢٨٤، ومركز المرأة في الاسلام المرجع السابق ص ٢٦، والشورى واثرها في الديمقراطية المرجع السابق ص ٣٠٣، بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام احمد بن رشد القرطبي المتوفى سنة (٥٩٥ هـ) ج ٢ ص ٢٢٢، ن: البابي الحلبي، ط (١٩٨١ م) وفتح الباري ج ١٣ ص ٥٦- والافتاء هو الخبير عن الحكم الشرعي لاعلى سبيل الوجوب، ومن هنا يتضح الفرق بين المفتي والقاضي، فالقاضي يوجب الحكم الشرعي لماله من سلطته الوجوب والقوة امام المفتي فهو مخبر فقط بالحكم الشرعي لمن ساله او طلب منه الفتوى في شىء وليس هو امر للوجوب ولا الاجبار "انظر مركز المرأة في الاسلام ص ٦٤"

ومن الحقوق التي يجوز للمرأة ان تمارسها حق الافتاء فيصح ان تفتي المرأة لان الافتاء ليس فيه سلطة واجبار كالقضاء اى انه ليس من باب الولاية في شىء بل يجوز ان تكون المفتية امة سوداء خرساء بشرط الافصاح عن الحكم الشرعي بما يفهمه طالب الفتوى ("انظر نفس المرجع السابق ص ٦٤")

٢٣- وفي تفسير القرطبي: مسطور-

٢٤- احكام القرآن لابن العربي المرجع السابق ج ٣ ص ١٣٥٤، وتفسير القرطبي ج ١٣ ص ١٨٣، وراجع احكام القرآن لمفتي محمد شفيع المرجع السابق ج ٣ ص ٢٨، ٢٩-

٢٥- تجالت المرأة: اسنت وكبرت-

٢٦- احكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ١٣٥٨، وتفسير القرطبي ج ١٣ ص ١٨٣-

- ١٢- انظر مركز المرأة في الاسلام المرجع السابق ص ٣٢-
- ١٣- انظر الاحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤، والفقهاء الاسلامي وادلته المرجع السابق ج ٦ ص ٢٩، والاحكام السلطانية لابي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي المتوفى سنة (٣٥٨ هـ = ١٠٦٥ م) ن: البابي الحلبي بمصر، بدون تاريخ-
- ١٤- الاحكام السلطانية للماوردي ص ٤، والمغني لابن قدامة المرجع السابق ج ٩ ص ١٣، والفقهاء الاسلامي وادلته المرجع السابق ج ٦ ص ٣٨٩-
- ١٥- الاحكام السلطانية للماوردي ص ٣٥، ولابي يعلى ص ٣١-
- ١٦- الاحكام السلطانية للماوردي ص ٦٥، والمغني لابن قدامة المرجع السابق ج ٩ ص ٣١-
- ١٧- الاحكام السلطانية للماوردي ص ٤٤، والفقهاء الاسلامي وادلته المرجع السابق ج ٦ ص ٤٦٥-
- ١٨- الماوردي ص ٢٣١، وراجع اصول الحسبة في الاسلام للدكتور محمد كمال الدين امام ص ٦٤ - ٦٨ ن: دار الهداية مدينة النصرط اولي: (١٣٠٦ هـ = ١٩٨٦ م)-
- ١٩- انظر تفسير القرطبي المرجع السابق ج ١٣ ص ١٨٣-
- ٢٠- انظر احكام القرآن لابن العربي المرجع السابق ج ٣ ص ١٣٣٥، ثم جاء صاحب (نظام القضاء في الاسلامي الشيخ عبدالعال عطوة واكد بما ذهب اليه ابن العربي بدليلين:
- ١- مخالفته لحديث "لن يفلح قوم" ويستحيل ان يخالف عمر رضى الله تعالى هذا الحديث
- ٢- ان فكرة الحجاب صادرة عن عمر رضى الله عنه نفسه، فكيف يناقض فكرته ويعين امراة تمكث يومط تخالط الرجال في الاسواق (الشوري واثرها في الديمقراطية المرجع السابق ص (٢٩٨)-

وظيفة الامام؛ فلا شك في عدم صحته لعدم اهليتها خلافاً لماز عمه بعض الجهلة انه يصح و تستنيب لان صحة التقرير يعتمد وجود الاهلية و جواز الاستنابة فرع صحة التقرير "حاشية ردالمختار لابن عبادين المتوفى سنة (١٢٥٢هـ) على الدرالمختار شرح تنوير الابصار ج ٥ ص ٢٣٠ ن: دار الفكر بيروت؛ ط ثانيه (١٣٨٦/١٩٦٦م)"

٤- انظر الاحكام السلطانية والولايات الدينية للقاضي ابي الحسن على بن محمد حبيب الماوردي المتوفى سنة (٣٥٠هـ) ص ٢٤ ن: البابي الحلبي بمصر؛ ط الثالثة: (١٩٦٦م) وراجع الامامة العظمى عند اهل السنة والجماعة لعبد الله ابن عمر ص ٢٢٣-٢٣٥ ن: دار طيبة الرياض؛ ط اولى: (١٩٨٤هـ - ١٣٠٤م)

٨- سورة الاحزاب: ٢٣

٩- انظر المغنى للامام موفق الدين بن قدامة المتوفى سنة (٦٣٠هـ) ج ١٠ ص ١٢٤ ن: دار الكتاب العربي بيروت؛ ط: (١٣٩٢هـ = ١٩٤٢م) والفقهاء الاسلامي وادلته للدكتور وهبه الزحيلي ج ٦ ص ٢٨٢ ن: دار الفكر بيروت؛ ط ثانية: (١٣٠٥هـ = ١٩٨٥م) و مركز المرأة في الاسلام لا حمد خيرت ص ٢٢٢ ن: دار المعارف؛ ط ثالية (١٣٩٨ = ١٩٤٨م) -

١٠- انظر تفسير القرطبي ج ١ ص ٤٠ والامامة العظمى لعبد الله بن عمر المرجع السابق ص ٢٢٣ والفقهاء الاسلامي وادلته للزحيلي المرجع السابق ج ٦ ص ٦٩٣ -

١١- انظر المرأة بين الفقه والقانون للدكتور مصطفى السباعي ص ٣٠-٣١ ن: المكتبة العصرية بحلب؛ ط ثانية (١٩٦٦م) و شرح المقاصد للتفتازاني ج ٢ ص ٢٠٢ والفقهاء الاسلامي وادلته المرجع السابق ج ٦ ص ٢٩٣ و شرح السنة لابي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي؛ بتحقيق وتخريج شعيب الاناؤو ط ج ١ ص ٤٤ ن: المكتبة الاسلامي؛ ط اولى: (١٣٩٣هـ) -

سنة (٥٥٢٨هـ) ج ٣ ص ٢٣، تحقيق: دار احياء التراث العربى بيروت، بدون تاريخ، و- روائع البيان فى تفسير آيات الاحكام للشيوخ محمد على الصابونى ج ١ ص ٥٢ ن: دار الفكر، بدون تاريخ، والشورى واثرها فى الديمقراطية للدكتور عبدالحميد الانصارى ص ٣٠٢ ن: المكتبة العربية بيروت، بدون تاريخ، والحريات العامة فى الفكر والنظام السياسى فى الاسلام للدكتور عبدالحكيم حسن العيلى ص ٣٠١ ن: دار الفكر العربى بيروت، ط: (١٣٠٣هـ = ١٩٨٣م).

٢- الجامع المسند الصحيح المختصر من امور النبي صلى الله عليه وسلم وسنته وايامه (صحح البخارى) ابى عبدالله محمد بن اسماعيل البخارى المتوفى سنة (٢٥٦هـ)، كتاب المغازى، باب كتاب النبى الى كسرى وقيصر ج ٢ ص ١٠ ن: ادارة الطباعة المنيرية بمصر، بدون تاريخ وراجع فتح البارى شرح صحيح البخارى للامام الحافظ بن على بن حجر العسقلانى المتوفى سنة (٨٥٢هـ) ج ١٣ ص ٥٦ ن: المطبعة السلفية بالقاهرة، بدون تاريخ، و تفسير القرطبى ج ١٣ ص ١٨٣ وسبل السلام شرح بلوغ المرام لمحمد اسماعيل الصنعانى المتوفى سنة (١١٨٢هـ) ج ٣ ص ١٢٣ ط: مصرى، بدون تاريخ.

٥- المستدرک على الصحيحين للامام الحافظ ابى عبدالله الحاكم النيشابورى المتوفى سنة (٣٠٥هـ) ج ٢ ص ٢٩١ ن: دار الفكر بيروت، ط: (١٣٩٨هـ = ١٩٤٨م).

٦- نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار لقاضى القضاة محمد بن على بن محمد الشوكانى المتوفى سنة (٣٥٥هـ) ج ٩ ص ١٢٨ ن: المكتبة التوفيقية، بدون تاريخ.

 وجميع فرق اهل القبلة ليس منهم احد يجيز امامة امراة (الفصل فى الملل والا هواء والنحل للامام ابى محمد بن احمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة (٣٥٦هـ) ج ٣ ص ١١٠، وتفسير القرطبى ج ١ ص ٤٠).
 --- ويقول العلامة ابن عابدين: "واما تقريرها (اي المراة) فى نحو

الهوامش والمراجع

- ١- انظر تفسير القرطبي (الجامع لاحكام القرآن) للعلامة ابي عبدالله محمد بن احمد الانصارى القرطبي المتوفى سنة (٥٦٤هـ - ١٢٤٣م) ج ١٣ ص ١٨٣ و ج اول، ص ٤٠، ن: داراحياء التراث العربى بيروت، ط: (١٩٦٤م) واحكام القرآن للامام ابي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربى المتوفى سنة (٥٢٣هـ) ج ٣ ص ١٣٥٤، ن: عيسى البابى الحلبي بمصر، ط: (١٩٥٨م) واحكام القرآن للعلامة محمد شفيع المفتى الاعظم بباكستان سابقا، وهو على ضوء ما افاده حكيم الامة الشيخ اشرف على التهانوى ج ٣ ص ٢٨ - ٢٩، ن: ادارة القرآن والعلوم الاسلامية كراتشى باكستان، ط اولى: (١٣٠٤هـ = ١٩٨٤م)
- ٢- سورة النساء: ٣٣، ولتفسير الاية راجع تفسير الشوكانى (فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية بالتفسير) للامام محمد بن على الشوكانى الصنعانى المتوفى سنة (١٢٥٠هـ) ج ١ ص ٣٦، ن: البابى الحلبي بمصر، ط اولى: (١٣٣٩هـ) وتفسير القرطبي ج ٥ ص ١٩٩ والتفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للامام فخر الدين الرازى المتوفى سنة (٦٠٦هـ) و بهامشه تفسير ابي السعود ج ١ ص ٢١٥، ن: دارالفكر بيروت، ط: (١٣٩٨هـ = ١٩٨٤م)
- ٣- انظر تفسير الكشاف (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الاقاويل فى وجه التاويل) للامام جار الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة (٥٢٤هـ) ج ١ ص ٢٩١، ن: دارالكتاب العربى بيروت لبنان، بدون تاريخ، وتفسير الطبرى (جامع البيان عن تاويل آى القرآن) الامام ابي جعفر محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنة (٥٢١٠هـ) ج ٥ ص ٥٨، ن: دارالكفر، ط: (١٣٠٨هـ - ١٩٨٨م) ومجمع البيان فى تفسير القرآن للشيخ ابي على الفضل بن احسن الطبرسى المتوفى

لان ذاكرة الرجل اقوى من ذاكرة المرأة فى مثل هذه الامور لكون هذه الامور بعيدة عن اهتماماتها كما ان ذاكرة المرأة تكون اقوى من ذاكرة الرجل فى الامور المنزلية لكونها قريبة من عنايتها (٥٠)

٥- الشهادة فى الامور المختصة بالنساء:

واما الامور التى تختص بالنساء مثل البكارة والولادة والرضاع والنسب والحمل والحيض وعيوب النساء فى المواضع الباطنية وغير ذلك مما يخصها فان شهادة المرأة فيها تقبل وحدها دون شهادة الرجل لانه يستحيل للرجل ان يطلع على هذه الامور هذا من ناحية ومن ناحية اخرى لا يمكن لها ان تنسى فى مثل هذه الامور القريبة من عنايتها بل هى اقوى ذاكرة فيها من الرجل وبالنظر الى ذلك تقبل شهادتها فى هذا المجال منفردة وهذا عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى وهو المفتى به (٥١)

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين-

سواهن وكذلك فى وصية الرجل لاقاربه، وفى العتق والرجعة يحضر فيه
الانساء، فشهادتهن فى هذا المجال مقبولة

٣- الشهادة فى الحقوق والمعاملات المالية:

وتقبل شهادة المرأة على جميع الحقوق سوى ماهر، مثل البيع، والنكاح،
والوكالة، والوصية، والاجارة، والهبة، والطلاق، والقتل الذى يكون فيه القصاص،
وهو الذى موجه المال، وسائر المعاملات المالية (٣٥) ويكون نصاب
الشهادة فى هذا الميدان رجلين اور جلا، وامراتين لقوله تعالى:

(واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتن
ممن ترضون من الشهداء ان تضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى) (٣٦)
يبين الله تعالى حكمة اشترط الاثنتين فى الشهادة، وهى ان المرأة قد تنسى
الشهادة، وتضل عنها فتذكرها الاخرى وتردها الى الصواب.

قال ابن كثير: وهذا انما يكون فى الاموال وما يقصد به المال وانما اقيمت
المراتان مقام الرجل لنقصان عقل المرأة (٣٧)

عن ابى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال: "يامعشر النساء
تصدقن واكثرن الاستغفار، فاني رايتكن اكثر اهل النار فقالت امراء- منهن
جزلته (٣٨) وما لنا يارسول الله اكثر اهل النار؟ قال: (تكثرن اللعن وتكفرن
العشير ما رايت من ناقصات عقل ودين اغلب لذي لب منكن)

قالت: يارسول الله ما نقصان العقل والدين؟ قال: ((اليس اذا حاضت لم تصل ولم
تصم؟ قلن: بلى قال: فذلك من نقصان دينها)) (٣٩)

فعلم من هذا ان شهادة المرأة تعتبر على نصف من شهادة الرجل فى الامور
المالية وسبب ذلك كما ذكر فى الحديث المتقدم هو ان المرأة ناقصة عقل ودين،
وليس المراد من ذلك اهانة المرأة، وتحقير شأنها انما الحكمة فى ذلك ان المرأة
غالبا تنسى وتغلب عليها عاطفتها من ناحية

ومن ناحية اخرى ليس من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ولذا شرط
الله سبحانه وتعالى ان تكون شهادة امراتين ورجل واحد معها فى الامور المالية

لا تنتشر ولا تكثر الفواحش في المجتمع الاسلامي فلا جل ذلك شدد الله تعالى في الشهادة على الزنا باعتبار العدد والوضف (٣٨)

٣- الشهادة في الحدود والقصاص سوى الزنى:

لا تقبل شهادة المرأة في الامور المتعلقة بالحدود والقصاص بل شهادة الرجال تكون معتبرة في هذا المجال وان نصاب الشهادة في القصاص وماسوى الزنى من الحدود هو رجلان (٣٩) وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ياخذ بشهادة النساء في الحدود والقصاص ولا الخلفاء من بعده، ويؤيد ذلك ما قاله الامام الزهري:

” مضت السنة من لدن النبي صلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعده ان لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص “ (٤٠)

ولعلة في عدم الاعتبار بشهادة المرأة في امور الحدود والقصاص هي ان في شهادات النساء شبهة بدليل قوله تعالى: (ان تضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى) (٤١) ولان المرأة تغلب على طبيعتها عاطفة الرحمة والحياء فهي لا تستطيع ان تشهد على هذه الامور وايضا لان المرأة غالبا ماتكون في بيتها ولا يسهل عليها الخروج الى مجالس الخصومات والحضور فيها (٤٢)

ولكن مع ذلك هناك صورة وحيدة يجوز فيها قبول شهادة النساء في مجال الدماء والحدود وهي اذا وقعت الجريمة في موضع ليس به الا النساء، وذلك عند الضرورة.

ويؤيد ذلك ما قاله الامام ابن تيمية رحمه الله في هذا الخصوص!

” تقبل شهادة النساء في الحدود اذا اجتمعن في العرس والحمام ونص عليه احمد في رواية بكر بن محمد عن ابيه ونقل ابن صدقة في الرجل يوصى باشياء لاقاربه ويعتق لا يحضره الا نساء هل تجوز شهادتهن في الحقوق (قال احمد تجوز شهادتهن في الحقوق) (٤٣) والصحيح قبول شهادة النساء في الرجعة فان حضورهن عندهن ايسر من حضورهن عند كتاب الوثائق “ (٤٤)

ويستفاد من هذا النص انه تقبل شهادة النساء في الحدود اذا لم يكن هناك

لاشترأ كهما فى الخزى والعار، ولو أكتفى بشهادته لوجب عليها (حد الزنى)
فكان من الحكمة وحسن النظر لهما جميعاً ان شرع هذا الحكم ودرأ العذاب
عنهما بتلك الايمان فسبحانه ما اوسع رحمته واجل حكمته؟“ (٣٢)

٢- الشهادة فى الزنا:

لا تقبل شهادة النساء فى اثبات جريمة الزنى لأمع الرجال ولا لفردات (٣٣)
بل اشترط سبحانه وتعالى ان يكون الشهود اربعة من الرجال على الاطلاق حيث
قاله (والتى ياتين الفاحشة من نساءكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم) (٣٤)
بخاطب الله تعالى فى هذه الآية عامة المومنين انه اذا اتى نساؤهم الفاحشة
فالحكم فى ذلك ان يشهد عليهن اربعة رجال

وقول تعالى: (والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء) (٣٥)
قوله (يرمون المحصنات) اجمع العلماء ان المراد به (الرمى بالزنى)
واستدلوا على ذلك بوجوه:

احدها: تقدم ذكر الزنى فى الايات السابقة

ثانيها: انه تعالى ذكرى (المحصنات) وهن العفاف فدل على ان المراد
رميها بضد العفاف وهو الزنى-

ثالثها: انعقاد الاجماع على انه لا يجب (الجلد) بالرمى بغير الزنى-

رابعها: قوله تعالى: (ثم لم ياتوا باربعة شهداء) ومعلوم ان هذا العدد غير مشروط
الافى الزنى (٣٦)

قوله (شهداء) جمع شاهد، اى يشهدون عليهن بوقوع الزنى، والمراد
بالشهداء الرجال لان الاية ذكرت العدد مونثاً (اربعة) ومن المعلوم ان العدد يونث اذا
كان المعدود مذكراً، ويذكر اذا كان المعدود مونثاً فتقول (اربع نسوة واربعة
رجال) فلا تقبل شهادة النساء فى حد لا قذف كما لا تقبل فى حد الزنى ستراً
على العباد (٣٧)

والحكمة من اشترط اربعة رجال فى اثبات جريمة الزنا تدور حول الحرص
على حفظ المجتمع من هذه الجريمة من ناحية ومن ناحية اخرى حتى

غضب الله عليها ان كان من الصّديقين) (٣٠)

كيفية اللعان وطريقته:

وضحت الآية الكريمة كيفية اللعان وطريقته بصورة جلية وهى: ان يبدا الزوج فيقول اربع مرات الصيغة التالية: (اشهد بالله انى لصادق فيمار ميتها به من الزنى) ثم يختم فى المرة الخامسة بقوله (لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيمار ماها به من الزنى).... ثم تلاعن المرأة فتقول اربع مرات: (اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيمار مانى به من الزنى) ثم تختم فى المرة الخامسة بقولها: (غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيمار مانى به من الزنى).

وظاهر الآية الكريمة انه لا يقبل من الرجل اقل من خمس مرات ولا يقبل منه بدل اللعنة بالغضب؛ وكذلك لا يقبل من المرأة اقل من خمس مرات الا ان تبدل الغضب باللعنة؛ والبداءة تكون بالرجل فى اللعان وهو من مذهب الجمهور من فقهاء الامصار (٣١) هذه هى كيفية اللعان الماخوذة من القرآن الكريم-

وهذه التسوية بين الزوج والزوجة بكل جوانبها؛ التى اقرها القرآن الكريم واكدها؛ لانجد لها نظير افى غير الاسلام-

ان القرآن الكريم شرع اللعان لحكمة جليلة وهى صيانة عرض الحياة الزوجية وذلك من اصعب على الزوج ان يحضر باربعة شهود على زوجته حينما يراها تزنى؛ ومن المستحيل ان يصبر الزوج على هذا؛ فلحل هذه المشكلة شرع الله اللعان حتى يكون سبيلا للزوجة والزوج-

واما للزوج فانه لو لم يكن اللعان مشروعا لحد حد القذف ان لم يحضر الشهداء؛ واما للزوجة فانه لو لم يكن اللعان لاتهم الزوج وزوجه بالزنى كلما غضب عليها-

قال الشيخ محمد على الصابونى فى هذا الخصوص: "ان الله عز وجل حكم باللعان واراد بذلك ستر هذه الفاحشة على عباده؛ فلو لم يكن اللعان مشروعا" لوجب على الزوج (حد القذف)؛ مع ان الظاهر صدقه وانه لا يفترى عليها

تخالط الرجال؛ ولا تفاوضهم مفاوضة النظير للنظير، لأنها ان كانت فتاة حرم النظر اليها وكلامها، وان كانت متجالاة (٢٥) برزة لم يجمعها والرجال مجلس تزدحم فيه معهم؛ وتكون منظره لهم؛ ولم يفلح قط من تصور هذا؛ ولا من اعتقده “ (٢٦) وهذا يعنى انه لا يجوز للمرأة ان تولى منصب القضاء؛ وهذا هو الحق-

ويضاف الى ذلك ان الجمهور قد اشترط ان يكون القاضى رجلا (٢٤) اوضح - بعد ان اثبتنا عدم جواز تولى المرأة لمنصب القضاء - انه لا يجوز ذلك الامن تائر بالحضارة الغربية التى هى مخالفة للشريعة الاسلامية وادابها؛ والحق ان القرآن الكريم وضع قيودا على المرأة فى كل خطوة فى حياتها وارى انه يجوز للمرأة ان تكون قاضية فيما يتعلق بالشؤون النسوية لانها هى اقدر من الرجل على تفهمها وادراكها-

ثالثا - حق المرأة فى الشهادة

فى حديثنا عن حق المرأة فى آراء الشهادة (٢٨) اتناول النقاط الآتية:

- ١- الشهادة فى اللعان ٢- الشهادة فى الزنا
 - ٣- الشهادة فى الحدود والقصاص ٤- الشهادة فى الحقوق والمعاملات المالية
 - ٥- الشهادة فى الامور المختصة بالنساء
- واتحدث عن هذه النقاط على وجه الايجاز :

١- الشهادة فى اللعان:

ان القرآن الكريم جعل المرأة مثل الرجل فى شهادة اللعان (٢٩) الذى يجرى بين الزوجين حين يقذف الزوج زوجته وليس له على ما يقول من شهود يقول الله تعالى:

(والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة احدهم اربع شهدت بالله انه لمن الصدقين والخامسة ان لعنت الله عليه ان كان من الكذابين - ويدرو عنها العذاب ان تشهد اربع شهدت بالله انه لمن الكذابين والخامسة ان

وكذلك لا يجوز لها امارة على البلاد (١٣) وعلى الجهاد (١٥) وولاية القضاء (٨٦) وولاية المظالم (١٤) وولاية الحسبة وغيرها لان من شروطها ان يكون من يتولى عليها رجلا (١٨)

واما ما روى عن عمر رضى الله تعالى عنه انه قدم امرأة على حسيبة السوق فان ذلك عن الروايات الضعيفة الموضوع (١٩) وكذلك نص ابن العرلى على تضعيف هذه الرواية (٢٠) وبالجملة لا يجوز للمرأة ان تتولى الولايات العامة لضعفها وانوثتها وعاطفتها.

ثانيا - المرأة وحقها فى تولي منصب القضاء :

اختلف العلماء فى تولي المرأة لمنصب القضاء فيقول الامام مالك والشافعى واحمد رحمهم الله تعالى انه لا يجوز ان تتولى منصب القضاء وذلك لعجز النساء عن الوصول الى رتبة الولايات؛ بينما يقول ابو حنيفة واصحابه رحمهم الله تعالى بجواز تولي المرأة لمنصب القضاء؛ ويصح قضاؤها فيما تصح فيه شهادتها مثل الاموال؛ فيصح عندهم ان تكون المرأة قاضية فى كل شى سوى الحدود والقصاص (٢١).

وكذلك ذهب الى هذا القول ابن جرير الطبرى فى جواز قضاء المرأة وفى انه لا فرق فى ذلك بين الرجل والمرأة قياسا على جواز افتائها فى كل شى (٢٢) - ولكن الامام ابن العربى خالف ذلك حيث قال: "ونقل عن محمد بن جرير امام الدين انه يجوز ان تكون المرأة قاضية" ولم يصح ذلك عنه؛ ولعله كما نقل عن ابى حنيفة انها انما تقضى فيما تشهد فيه؛ وليس بان تكون قاضية على الاطلاق؛ ولا بان يكتب له منشور (٢٣) بان فلانة مقدمة على الحكم؛ الا فى الدماء؛ والنكاح؛ وانما ذلك كسبيل التحكيم او الاستبانة فى القضية الواحدة؛ بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: "لن يفلح قوم ولو امرهم امرأة" هذا هو الظن بابى حنيفة وابن جرير (٢٣)

ثم قال الامام ابن العربى: "فان المرأة لا يتأتى منها ان تبرز الى المجالس؛ ولا

توليبتها لان تجنب الامر الواجب لعدم الفلاح واجب" (٦).

و خلاصة ما قاله الماوردي في هذا الخصوص ان الولايات العامة لا يحق للمرأة ان تتولاها الا منها محتاجة الى خصائص لا تتوفر في المرأة، ولانها تدفع الى ان تظهر امام الاجانب في مباشرة الامور، وهو محظور ومحرم عليها في الشرع (٤) بدليل قوله تعالى: (وقرن في بيوتكن) (٨) وغير هذه الآيت لذلك فليس للمرأة ان تتولى الولاية العظمى وغيرها من الولايات العامة التي تتمثل فيها جسامه المسؤولية والتي تدفع المرأة الى مخالفة القيود الشرعية

ويوجد هنا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه من بعده حيث لم يقلدوا امرأة منصب الخلافة ولا القضاء ولا الولاية على البلدان، ولو جاز لفعلوه هذا من ناحية

ومن ناحية اخرى لم يثبت ان الصحابة رضوان الله عليهم فكر وافى تولية السيدة عائشة رضي الله عنها منصب الخلافة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم مع ما كانت تتمتع به السيدة عائشة من الفضل والتبحر في الفقه والعلوم وكثرة الرواية، وكذلك ابنته فاطمة رضي الله عنها، لان القضية هنا ليست قضيته عواطف بل هي قضية المصالح ورعاية امور الدولة (٩)

وفضلا عن ذلك فقد اتفق العلماء ان من شروط الامامة الذكورة (١٠) لان المرأة امرت بالبقاء في بيتها ولانها منعت عن الخروج الى مشاهدة الحكم ومعارك الحرب والقتل، ولا بد في تولية الخلافة من مشاهد ذلك، ولان المرأة لا تستطيع ان تتحمل اثقال الخلافة بسبب ضعفها وعجزها (١١)

على ان هناك من النساء من يتغلبن على الرجال لما وهبهن الله من استعدادات خاصة، ولكن هنا قليل، ولان العبرة بالكثير الغالب العام، ولا عبرة بالشذوذ عند وضع القواعد والاسس العامة الكلية (١٢)

هنا بخصوص الخلافة اما بخصوص الولايات الاخرى فانه باتفا العلماء لا يجوز للمرأة توليها مثل وزارة التفويض لان شروط توليتها هي نفس شروط تولية منصب الخليفة (١٣)